الأمم المتحدة S/PV.5164

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥١٦٤**

الأربعاء، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ غوانغيا	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد أديشي
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مهيغا
	الدانمرك	السيدة لوج
	رومانيا	السيد دومترو
	فرنسا	السيد بواريه
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باترسون
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس بعثة مجلس الأمن إلى هايتي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-31476 (A)

0531476

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس بعثة مجلس الأمن إلى هايتي

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد رونالدو موتا ساردنبرغ، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى هايتي.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أرحب بعودة أعضاء المجلس والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة إلى هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيد رونالدو موتا ساردنبرغ، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى هايتي.

السيد ساردنبرغ (تكلم بالانكليزية): قامت بعثة مجلس الأمن بزيارة هايتي في الفترة من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل بالتزامن مع زيارة الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد تصرفت البعثة والفريق كل حسب ولايته. وعقدت بعض اجتماعاتهما في هايتي بصورة مشتركة.

وأغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى سلطات هايتي على كرم ضيافتها، وإلى السيد خوان غابرييل فالديز، الممثل الخاص للأمين العام، وفريق موظفيه على دعمهم. وفي نفس الوقت، أود أن أثني على قيادة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والعاملين فيها على العمل الممتاز والاحترافي الذي يؤدونه في ظل ظروف صعبة جدا في أغلب الأحيان.

إن الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن، وكان لي شرف ترؤسها، هي الأولى من نوعها إلى دولة في أمريكا اللاتينية أو منطقة البحر الكاريبي. وقد اتخذ قرار إيفادها في سياق المناقشة العامة بشأن هايتي، التي نظمها وفد الأرجنتين خلال رئاستها في كانون الثاني/يناير الماضي. وحقيقة الأمر، أن القرار اللاحق بتنفيذ القرار الأول قد اقترحه وفدا الأرجنتين والبرازيل.

وقد استفادت أنشطة البعثة من ارتفاع درجة المشاركة، حيث كان كل أعضاء المجلس الخمسة عشر ممثلين فيها. وحضر أربعة عشر سفيراً، منهم عشرة ممثلين دائمين، من بينهم رئيس مجلس الأمن نفسه. ومثل ذلك الحضور دلالة واضحة على اهتمام المجلس بالأزمة الحالية في هايتي، والحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية وإيجاد حلول طويلة الأمد لحل المشاكل العديدة فيها.

واجتمعت بعثة المجلس مع أعضاء الحكومة الانتقالية، بمن فيهم الرئيس المؤقت بونيفاس الكسندر، ورئيس الوزراء المؤقت جيرار لاتورتو، كما التقت بممثلي الأحزاب السياسية الرئيسية والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى التواجد في بورت - أو - برنس، زارت البعثة مدينتي غونايف وكاب هيتيان. واجتمعت كذلك مع قادة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بمن فيهم قائد القوة ومفوض الشرطة المدنية.

وتفاعل أعضاء البعثة مع مختلف الأطراف في هايتي وحصلوا على معلومات مستكملة بشأن الجوانب الرئيسية

للموقف الراهن في البلد. وجرى تبادل للآراء بشكل بنّاء جدا ومفيد بصورة خاصة للغاية في أربعة مجالات مختلفة هي – تهيئة بيئة سالمة وآمنة؛ والحوار والانتخابات والمصالحة؛ واحترام حقوق الإنسان؛ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من الخسارة المأساوية لأربعة من جنود حفظ السلام حتى الآن – أحدهم في حادث عارض – كان تقدير البعثة أن حالة الأمن في هايتي آخذة في التحسن بشكل تدريجي، مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠٠٤. ومنذ نشر الجزء الأكبر من القوات العسكرية وأفراد الشرطة التابعين للبعثة في كانون الأول/ديسمبر الماضي، قامت البعثة وفقا للولاية الواردة في القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤) بعدة عمليات أمنية ناجحة في مختلف أنحاء البلد، بما في ذلك ضواحي بورت – أو – برنس. وفي الآونة الأخيرة، تمكنت القوات العسكرية والشرطة التابعة للبعثة من تحسين التنسيق مع الشرطة الوطنية في هايتي. وكما تتوخى الولاية، فإن إحدى المهام الرئيسية للبعثة مساعدة الحكومة المؤقتة، بما فيها الشرطة الوطنية، في أداء مهامها المتصلة بتهيئة مناخ آمن ومستقر.

ورغم كل التقدم المحرز، لا يزال الوضع الأمني في هايتي هشاً، وجرت مناقشات بشأن اتخاذ تدابير إضافية محتملة لمساعدة الحكومة المؤقتة في العملية الدستورية والسياسية الجارية في هايتي الآن.

وقد أدان أعضاء البعثة كل أعمال العنف وطالبوا السلطات في هايتي بتنفيذ برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بغية تجريد كل المجموعات المسلحة غير الشرعية من السلاح، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة. وتمثل إعادة الإدماج جانباً مهماً من المشكلة. وفي ذلك الصدد، اعتبر من الضروري توفير استجابة محددة للمطالب الاجتماعية للعسكريين السابقين بهدف إعادة إدماجهم في الاقتصاد الرسمي باعتبارهم عنصراً أساسياً في تعزيز السلام والاستقرار في البلد.

وارتأى أعضاء البعثة أن الحوار على مستوى البلد أصبح أداة مهمة لتعزيز التفاهم المشترك بشأن المواضيع الحساسة المتعلقة بمستقبل العمليتين السياسية والاجتماعية في هايتي. وأشارت الحكومة المؤقتة، كما أشار ممثلو المجتمع المدني والقوى السياسية، إلى اعتزامهم المشاركة في حوار شامل يضم الجميع، وهم يدركون أن هذا الحوار شرط أساسي لكي ينعم البلد باستقرار طويل الأمد.

واستمعت البعثة إلى ممثلي الأحزاب السياسية الرئيسية، بما فيها لافالاس. وأشار معظمهم إلى أن كل الأطراف التي تنبذ العنف علانية ينبغي ألا تستبعد من الحوار الوطني أو تمنع من المشاركة في العمليات الانتخابية. ونقل رئيس أساقفة كاب هيتيان، من جانبه، رسالة إلى أعضاء البعثة من المؤتمر الأسقفي لهايتي، يطالب فيها بانتقال سلمي صوب الديمقراطية، وبتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أما بشأن الانتخابات القادمة، فإن فحوى الرسالة الرئيسية لأعضاء البعثة هو تشجيع الحكومة الانتقالية على التمسك بالتزامها الثابت بإجراء انتخابات حرة وأمينة وشفافة في عام ٢٠٠٥، وفق الجدول الزمني المحدد، وعقدها العزم على تسليم زمام الأمور إلى السلطات الجديدة المنتخبة بطريقة ديمقراطية في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦. كما حثت البعثة شعب هايتي على التعبئة والمشاركة الكاملة في الانتخابات القادمة، وشرعت من فورها في دراسة إمكانية إرسال مراقبين دوليين لمتابعة العملية الانتخابية.

لقد ذُكر كثيرا طوال المحادثات التي أجرتها البعثة أن إجراء الانتخابات وفقا للجدول الزمني المحدد يمثل خطوة أساسية صوب بناء الديمقراطية والشرعية السياسية في هايتي.

وأظهر أعضاء البعثة ومحاوروهم على السواء وعيا كاملا بأن العديد من المشاكل الهيكلية طويلة الأجل ستستمر في هايتي حتى بعد أن تتولى السلطات الجديدة المنتخبة زمام الحكم، ولكنهم كانوا واثقين بأن المناخ السياسي الجديد سييسر بشكل كبير حل تلك المشاكل.

ونقل أعضاء البعثة إلى الحكومة الانتقالية رسالة مفادها أن احترام معايير حقوق الإنسان يساهم في تعزيز الاستقرار والأمن. وأعربوا عن الرأي بأنه ينبغي أن تلتزم كل الأطراف الفاعلة بمعايير حقوق الإنسان المقبولة دوليا، وبأنه ينبغي إصلاح نظام الشرطة الوطنية الهايتية. وأشير أيضا إلى أنه من الضروري إنهاء حالات الإفلات من العقاب في هايتي بينما ندعم عملية مراعاة الأصول الواجبة وسيادة القانون، ولا سيما عن طريق تعزيز النظام القضائي. أما الحكومة الانتقالية فقد دعت بدورها إلى زيادة تقديم الدعم الدولي، بغية تنفيذ الإصلاحات التي تؤدي إلى إنشاء قوة شرطة ذات مصداقية، تخضع للمساءلة وتحظى بالاحترام في هايتي. وقد أكد الرئيس المؤقت نفسه ضرورة تحديث القوانين والتشريعات الهايتية، التي تعود إلى القرن التاسع عشر. أخيرا، وكما ذكر الأمين العام كوفي عنان، في تقريره الأخير عن هايتي، فإن من الضروري تشجيع الجهود المبذولة للتعجيل بحل القضايا الحساسة المعلّقة، من قبيل قضية رئيس الوزراء السابق إيفون نبتون، وضمان مراعاة الأصول الواجبة بالنسبة لكل المواطنين.

وتم الإقرار بأن ظروف الفقر المأساوية هي السبب الرئيسي وراء نشوب الصراع والاضطراب السياسي في البلد. وقد أكد المحاورون الهايتيون وأعضاء بعثة المجلس على السواء على الحاجة إلى وضع استراتيجية طويلة الأجل لتعزيز التنمية ومكافحة الفقر. وفي ذلك الصدد، جدد أعضاء البعثة مناشدة مجلس الأمن التعجيل بتوفير الأموال التي تعهدت بها المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة منذ مؤتمر المانحين الدولي بشأن هايتي، في تموز/يوليه من العام الماضي. كما أشار أعضاء البعثة إلى أن كثيرا من المشروعات المحددة في المؤتمر المعقود مؤخرا في كايين ينبغي أن تنفذ الآن بدون إبطاء.

وأشار رئيس الوزراء المؤقت إلى ضرورة ضمان أن تتطابق مشروعات التعاون مع الاحتياجات التي حددها الهايتيون أنفسهم وليس مجرد الأولويات التي يعتمدها المانحون والمؤسسات المالية الدولية. ووفقا لما قاله، فإن من الحتمي معالجة البنية الأساسية في البلد – ولا سيما الطرق وقطاع الطاقة – وكذلك مكافحة إزالة الغابات وتدهور البيئة.

وكرر أعضاء البعثة تأكيد عزمهم على احترام سيادة هايتي بالكامل، والإسهام في تحقيق الاستقرار والتنمية، وضمان وجود طويل الأجل للأمم المتحدة في هايتي. ويعتقدون أنه بقدر ما تساعد الأمم المتحدة هايتي، إلا أنها ينبغي أن تحافظ أيضا على الدور الأساسي الذي تضطلع به هايتي، شعبا وحكومة. وستبشّر الانتخابات بحلول مرحلة جديدة وواعدة في التاريخ السياسي للبلد. وينبغي أن يكون الممثلون الذين سيتم انتخابهم لاحقا هذا العام مستعدين لاغتنام هذه الفرصة الفريدة والاضطلاع بكل مسؤوليات الدولة التي تنبع بالطبع من مواطني بلد مثل هايتي، التي تفخر بسيادتها وتاريخها وثقافتها.

ولقد قام محاورونا وقادة وموظفو بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الذين نود أن نعيد تأكيد تقديرنا لهم على نوعية العمل الممتاز الذي يقدمونه في الميدان، بتقديم أفكار جديدة.

ويتم الآن الانتهاء من وضع مشروع تقرير البعثة الذي سيناقشه أعضاء المجلس. فهو يتضمن وصفا مفصلا لأنشطة البعثة والنتائج التي انتهت إليها في مجالات الأمن، والانتقال السياسي، والانتخابات، وحقوق الإنسان،

والتنمية، والحالة الإنسانية، وبناء المؤسسات، والعلاقات الإقليمية، وتنظيم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ولن يكون ذلك التقرير موجزا. وسيتضمن أيضا توصيات مقدمة إلى الحكومة المؤقتة وبعثة الأمم المتحدة. وننظر الآن في إمكانية الدعوة إلى إجراء مناقشة حول مسألة هايتي بعد الانتهاء من وضع التقرير وتقديمه، بهدف التماس آراء إضافية من الدول الأعضاء في ما يتعلق بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفير ساردنبرغ على إحاطته الإعلامية.

وبالنيابة عن المجلس، أود أن أعرب عن الامتنان والتقدير لكل أعضاء بعثة مجلس الأمن، التي ترأسها باقتدار شديد السفير ساردنبرغ، على طريقتها في الاضطلاع بمسؤوليتها الهامة نيابة عن المجلس.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.